أثر التمويل المصرفي علي التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان في الفترة من 2008م-2017م

مودة عبد الرحمن عبد الماجد محمد[1,2], أ.د. إبراهيم فضل المولى البشير[2]

(1) قسم الدراسات المصرفية والمالية, كلية الاقتصاد والدراسات التجارية, جامعة كردفان

(2) قسم البنوك والتمويل, كلية الدراسات التجارية, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

(ورقة مستله من رسالة دكتوارة)

مستخلص الدراسة

أجريت الدراسة بولاية شمال كردفان بهدف قياس أثر التمويل المصرفي على التنمية الإقتصادية في الفترة من 2008-2017م من خلال أحد مقاييس التنمية الإقتصادية وهو الناتج المحلي الإجمالي وتم جمع المعلومات من تقارير بنك السودان المركزي فرع الأبيض متمثلة في حجم الودائع وحجم النمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الإقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و نموذج المعادلات البنائية لتحليل مسار تأثير التمويل المصرفي للقطاعات الإقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي في الولاية. أوضحت نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي الممنوح في البنوك التجارية العاملة بولاية شمال كردفان كان بوتيرة متزايدة خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبته في العام م 2008 5.2% وزادت إلى 67% في العام 2016 . كما أوضحت نتائج

الدراسة أن تمويل القطاع الزراعي له أثر ايجابي ومعنوي في الناتج المحلي الولائي (B=0.465) عند مستوى معنوية (1%). وأبانت نتائج الدراسة أيضاً أن تمويل القطاع الصناعي له اثر ايجابي ومعنوي (B=0.129) على الناتج المحلي الولائي عند مستوى معنوية (1%). كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن تمويل الصادر له أثر سلبي ومعنوي (B=−0.874) على الناتج المحلي الولائي عند مستوى معنوية (1%).أوصت الدراسة بضرورة زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية المؤثرة في الناتج المحلى الإجمالي وبالتالي التنمية الإقتصادية بالولاية كالقطاع الزراعى والصناعي.كما أوصت الدراسة أيضاً بتخصيص جزء من حصائل الصادر للولاية لدعم القطاعات الإنتاجية النشطة مما يؤدي للتنمية الإقتصادية.

The Impact of Bank financing on the Economic Development in North Kordofan state during the periods of (2008-2017)

ABSTRACT

The research was conducted in North Kordofan State to study the impact of bank financing on economic development during the period of (2008- 2017). The data was collected from the annual reports of the central bank of Sudan- Elobied branch. The data was analyzed using descriptive statistics and the constructive equations for detecting the way of economic development in the state during the study periods. The results of the study showed the bank financing increase with increasing rate during the study period, it was 5.2% in 2008 and increase to 67% in 2016. Also, the results of the study reviled that the bank financing of agricultural sector have a significant positive effect (B=0.465) on the state growth domestic product (GDP) at (p= 0.01). Moreover, the results of the study reviled that the bank financing of industrial sector have a significant positive effect (B=0.129) on the state (GDP) at (p= 0.01). Finally, the results of the study reviled that the bank financing of industrial sector have a significant negative effect (B=-0.874) on the state (GDP) at (p= 0.01). The study recommended that increasing the bank financing of the productive sectors in order to develop the state (GDP). Also, the study recommends that allocate some of the income

from exports benefits to the state to help the productive sectors were led to economic development in the state.

المقدمة

1-1تمهيد

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل هدفاً تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب وتعتبر القدرة على إيجاد الحلول لمعوقات التنمية معياراً أساسياً للحكم على مدى نجاح هذه الأمم.

ويقوم الجهاز المصرفي بدور حيوى في التنمية الإقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها على الإستثمارات المختلفة في شتى مجالات النشاط الإقتصادي معتمدة في ذلك على مواردها الخارجية من الودائع المحلية وعلى موارد داخلية وذاتية تتمثل في رأسمالها وإحتياطاتها وأرباحها(السيسي 2000). قد تكمن المشكلة أحياناً في شح الموارد المحلية وعدم قدرتها على الاستجابة لحاجة الخطط التنموية ، ففي هذه الحالة تكون وظيفة الجهاز المصرفي هي الاستخدام الأمثل

للموارد المتاحة والحفاظ عليها من التشتت والضياع والتوجه إلى تقديم التمويل للمشاريع الاقتصادية التي من شأنها أن تحدث تنمية اقتصادية.

ويعتبر الجهاز المصرفي السوداني أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد بإعتباره وسيط يقدم التمويل للقطاعات الانتاجية،والقيام بأعمال الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض لتوظيف فوائضهم وأصحاب العجز المالي لتلبية حاجتهم إلى التمويل والمهمة الرئيسية لهذه الوساطة هي تدبير التمويل اللازم في مجالات التنمية الاقتصادية .

1-2 مشكلة الدراسة:

تطرح الدراسة الأسئلة الآتية :

1-ماهو دور البنوك التجارية العاملة في ولاية شمال كردفان في تحقيق التنمية الإقتصادية في الولاية.

2-ماهي أولويات تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة في البنوك العاملة بولاية شمال كردفان وما مدى تأثير ذلك على الناتج المحلى الإجمالى بالولاية.

1-3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصورة أساسية إلي:

1- تحليل أثر التمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في ولاية شمال كردفان.

2- معرفة حجم الودائع المصرفية المستقطبة وحجم التمويل المصرفي الممنوح في البنوك العاملة بولاية شمال كردفان لمعرفة حقيقة نشاطها ومدى إستفادة القطاعات الإقتصاديةالمختلفةمنها.

1-4 أهمية الدراسة:

تأتي أهميه الدراسة من كونها تسلط الضؤ علي دور القطاع المصرفي بولاية شمال كردفان في النشاط الإقتصادي وتأثيره على التنمية الإقتصادية بالولاية من خلال التمويل الذي يمنحه للقطاعات الإقتصادية المختلفة.

1-5 فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الذي تمنحه البنوك العاملة في ولاية شمال كردفان للقطاعات الإقتصادية المختلفة وبين الناتج المحلى الإجمالى بالولاية.

1-6 منهجية الدراسة:

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . كما تم ايضا بناء نموذج باستخدام أساليب نمذجة المعادلات البنائية بإُستخدام أسلوب تحليل المسار، وهي تقنية إحصائية تستخدم للتعرف على اتجاهات التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال نموذج سببي ينظم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

1-7 حدود الدراسة:

الحدود المكانية السودان ،ولاية شمال كردفان و الحدود الزمانية الفترة من 2017-2008م

1-8 مصادر جمع بيانات الدراسة:

المصادر الأولية تقارير بنك السودان المركزي فرع مدينة الأبيض والجهاز المركزي للإحصاء بمدينة الأبيض،المصادر الثانوية الكتب والمراجع والرسائل العلمية .

1-9 هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة أجزاء الجزء الأول المقدمة والدراسات السابقة، الجزء الثاني الاطار النظري والذي يشمل مفهوم التمويل المصرفي والتنمية الإقتصادية ، الجزء الثالث تحليل أداء التمويل المصرفي ودوره في التنمية الإقتصادية وتختم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

1-10 الدراسات السابقة:

1- دراسة اسامة حسين 2016م

قام الباحث بدراسة اثر التمويل المصرفي على القطاعات الإقتصادية المختلفة في السودان حيث إستخدمت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي وتوصلت لنتيجه مفادها ان التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية في السودان أدى إلي زيادة كبيره في حجم نواتجها . وأوصت الدراسة بتوجيه الجزء الأكبر من التمويل للقطاعات الإنتاجية الحقيقة كالقطاع الزراعي لتجنب الضغوطات التضخمية.

2- دراسة إدارة البحوث والتنمية ببنك السودان المركزي2013م

هدفت الدراسة لمعرفة دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية بالسودان ، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأظهرت الدراسة نتائج أهمها أن هناك علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، وكان من المفترض ان يعبر هذا النمو في الناتج المحلي الاجمالي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية في المدى الطويل وذلك على حسب منهج مركزية التنمية وعند النظر إلى

نوعية التمويل واتجاهاته وُجد ان اكثر من % 25 يتجه ناحية قطاع التجارة المحلية، ومعروف عن هذا القطاع الذي يقوم على المضاربة في السوق دون أثر حقيقي في الانشطة الانتاجية و محدوديته في المساهمة في تنمية القطاعات الاخرى.وأوصت الدراسة بزيادة الفعالية في أموال الإستثمار وتوجيها في التنمية الإقتصادية الحقيقية ،تحفيز الدولة للمصارف بالدخول في عمليات التمويل المصرفي طويل وقصير الأجل بما يسهم في التنمية الإقتصادية .

3- دراسة محمد يحي الرفيق 2007م

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، حيث أظهرت الدراسة ان للتمويل المصرفي الإسلامي أهمية كبيرة في الوقت الحاضر حيث تمكنت البنوك الإسلامية من تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية وقد وصلت نسبة مساهمتها (أربعة بنوك إسلامية) 53.8% في العام 2007 في حين بلغت مساهمة البنوك التجارية التقليدية (اثنا عشر بنكا) بنحو46.2% لنفس العام، لذلك فان المصارف الإسلامية تعمل على توفير الموارد المالية المحلية الضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي المساهمة في عملية التنمية

4-دراسة مقداد وحلس، 2005م

قام الباحثان بدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين . حيث إستخدما المنهج الوصفي التحليلي وتم تجميع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة عبر استبانه صممت لهذا الغرض .وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين تحقيق التنمية الاقتصادية بالرغم من قدرة هذه المصارف على حشد المدخرات وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول

تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة

5-دراسة صابر محمد حسن 2004م

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المصارف التجارية والمتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية، خلصت إلى انه وبالرغم من الدور الكبير الذي قامت به المصارف في تمويل القطاعات الانتاجية الا انها لم تغطي كل

الاحتياجيات التمويلية لهذه القطاعات مما يتطلب بذل مزيد من الجهود في توفير التمويل الذى يمكن هذه القطاعات من لعب دورها بكفاءة اكثر في عملية التنمية .

2-الإطار النظري:

2-1: مفهوم التمويل المصرفي:

اولاً:مفهوم التمويل المصرفي: الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.(عبدالمطلب 2010م)

ثانياً:مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي: يعرف التمويل المصرفي الإسلامي بأنه: قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري (السرطاوي1999م)

2-2 مفهوم ومؤشرات التنمية الإقتصادية:

أولاً:مفهوم التنمية الإقتصادية :

إحتل موضوع التنمية الاقتصادية مكاناً مرموقاً بين الدراسات الاقتصادية, وظهرت العديد من التعريفات للتنمية الاقتصادية نتيجة لتعدد الزوايا التي ينظر منها كل من تناول موضوع التنمية الإقتصادية ومن تلك التعريفات:

عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة بانها " تنمية المجتمع والتي تستند على رفع مستوى المعيشة وتركيز اهتمامها أساسا على المناطق الريفية "(الأونتكاد2003)

كما وعرفت "بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الإنتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الإقتصادي" (عجيمة،ناصف2008م).

يرى إسماعيل صبري "أن التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشكل النمو الإقتصادي محورها الفقري". ولكنه لا يستوعبها بالكامل، فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محدد المعالم والقيم" .

(صفوت قابل2010)

ثانياً:مؤشرات التنمية الإقتصادية:

هنالك العديد من المؤشرات التي تم تطويرها لتقيس التنمية منها مؤشرات تتعلق بالتعليم والبحث والتكنولوجيا والصحة هي:

أولا: المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية (الناتج المحلي الإجمالي):

وهو مؤشر يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة والناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشراً على الرفاهية الإجتماعية ولا على الثروة الإجمالية .

(عريقات 1999م).

ثانياً: مقياس مستوى المعيشة:

يحتوي على ثلاث عناصر يتم قياس كل منها بمؤشرات معينة والعناصر :

1- الحاجات الضرورية المادية من تغذية ومأوى وصحة حيث يقاس بمؤشر حجم ونوعية الخدمات السكنية وكثافة الأشغال ومدى الاستقلالية في استخدام السكن

2- الحاجات الأساسية المعنوية وهي التامين والتمتع بوقت الفراغ والأمن.

3- الحاجات الأعلى وهي فائض الدخل الذي يتبقى بعد إشباع الحاجات الأساسية.

ثالثا: المقياس المادي المتقدم في نوعية الحياة: (عادل حسين 2002)

في هذا المقياس توجد ثلاث مؤشرات للتنمية هي :

1-معدل وفيات الرضع 2-توقع الحياة عند الميلاد 3-نسبة السكان المتعلمين

رابعاً: المؤشر العام للتنمية:

هو مؤشر صاغه فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عام 1970 للتنمية كبديل للمقياس التقليدي للتنمية، والمقياس تم إنتقاءه من (18) مؤشراً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، تم اختيارها من بين (73) مؤشراً لمجموعة مكونة من (58) دولة من الدول النامية والمتقدمة، حسب القيمة المتوسطة لمعامل الارتباط بين كل مؤشر وباقي المؤشرات واختيرت المؤشرات ذات الارتباط المرتفع مؤشرات إقتصادية صحية ، تعليمية، تنمية بشرية وغيرها .(رشاد 2002)

خامسا: المؤشر المركب للتنمية البشرية:

إن مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو": عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس" وأهم الخيارات التي يعبر عنها التقرير هي:

1-الحياة الطويلة الخالية من الأمراض والعلل والتي تعتمد بشدة على التغذية والصحة الجيدة والماء النقي والهواء غير الملوث وحجم الإنفاق الحكومي أو المجتمعي على قطاع الصحة وما يرتبط به من خدمات

2-حيازة المعرفة تقاس بنسبة الملمين بالقراءة والكتابة من 15سنة فأكبر ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

3-التمتع بحياة كريمة وتقاس باستخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل والذي يتم حسابه من خلال أخذ معدل القوة الشرائية في الاعتبار (تقرير البنك الدولي 1991م) .

2-3 دور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية:

يبرز الدور التنموي للمصارف الإسلامية من خلال قيامها بعملية جذب المدخرات ومن ثم إستثمارها في المجالات الإستثمارية المختلفة .

2-4 مفهوم الإدخار:

يعرف الادخار في الاقتصاد الإسلامي بأنه " ذلك الجزء من دخل الفرد الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمية ولا يخصص للاكتناز فهو من الأدوات التي يضبط بها الاستهلاك حيث يتم رفع مستوى الإدخار وتوجيهه نحو الإنفاق الاستثماري التنموي الذي يكون له الاثر البالغ في تحسين المستوي الإقتصادي للفرد والجماعة وبالتالى تحقيق التنمية الإقتصادية(قطب2001م)

2-5 دور الإدخار في التنمية الإقتصادية:

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار, لذا عملت هذه الدول على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على الفرد والدولة بالنفع وتأخذ هذه المدخرات طريقها إلي الإنفاق على مشروعات مختلفة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم آفاقاً جديدة وفرصاً أكبر للعمل والخدمة. (موسوعة البحوث العربية 2016م)

2-6 مفهوم الإستثمار:

يعرف الإستثمار بأنه "التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية (الجزراوي، النعيمي 2010م)

2-7 أهداف الاستثمار في المصارف الإسلامية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية تتمثل في الآتي:

1- إعطاء الاولوية فى خطة التمويل للانشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع لحاجة المجتمع اليها وضروريتها فى عملية التنمية.

2- مشاركة رأس المال فى النشاط الانتاجى الحقيقى وفقاً للصيغ الشرعية للإستثمار التى تحقق مصلحة المجتمع وبذلك تتحقق التنمية المنشودة.

3- تنمية العنصر البشرى لاهميته فى عملية التنمية ، ويتحقق ذلك من خلال تراكم رأس المال الاجتماعى و يشمل كل ما يساهم فى تنمية الانسان وقدراته ورفع كفاءته الانتاجية. (رفعت السيد 1980)

مناقشة النتائج:

3-1 حجم التمويل المصرفي الممنوح بولاية شمال كردفان

أوضحت نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي الممنوح في البنوك التجارية العاملة بولاية شمال كردفان كان بوتيرة متزايدة خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبته في العام م 2008 5.2% وزادت إلى 67% في العام2016 نتيجة لزيادة الودائع المصرفية جدول رقم (1) ويعزى ذلك لنفير نهضة كردفان الذي تبنته الولاية

لإحداث التنمية فيها. حيث ان زيادة التمويل المصرفي ادت الي زيادة نواتج القطاعات الاقتصاديه مم انعكس ايجابا علي زيادة الناتج المحلي الاجمالي جدول رقم (1).

جدول رقم (1) حجم الودائع وحجم التمويل في البنوك العاملة والناتج المحلي الإجمالي بولاية شمال كردفان من 2008-2017م

العام	حجم ودائع العملاءبملايين الجنيهات	حجم التمويل المصرفي بالآلاف الجنيهات	نسبة التمويل إلى اجمالي الودائع	نسبة االنمو في التمويل المصرفي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي الولائي بالآلاف الجنيهات
2008	132000	81,170	61%	5.2%	4,959,7
2009	119000	85,445	72%	-9.4%	5,323,2
2010	108000	77,352	72%	45%	6,586.6
2011	129000	112,825	87%	20%	8,812,8
2012	263000	135,547	52%	54%	10,343,9
2013	402000	280,880	70%	96%	12.611,2
2014	661000	552,925	84%	18%	17,967,1
2015	685000	657,290	96%	70%	23,035,9
2016	1068000	1,045,675	98%	67%	22,345,6

2017	1799000	1,756,123	98%	67%	24,849,6

المصدر: بنك السودان المركزي فرع الابيض والجهاز المركزي للإحصاء مدينة الأبيض 2018م

3-2 توزيع التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية:

أوضحت نتائج الدراسة أن من أكثر القطاعات التي حصلت على زيادة في نسبة التمويل الممنوح من البنوك خلال فترة الدراسة هو القطاع الزراعي حيث زادت من 3.5% في 2008 إلى 15.6% في 2017م جدول (2). وذلك نسبة لسياسات بنك السودان المركزي الرامية لزيادة نسبة التمويل الممنوح للقطاع الزراعي .كما أوضحت نتائج الدراسة أن هنالك زيادة في نسبة التمويل الممنوحة للقطاعات الأخرى و التي تشمل (قطاع الخدمات،النقل،الإنشاءات) حيث زادت من 28.5% في 2008 إلى 59.2 في 2017م جدول (2).كما أوضحت نتائج الدراسة أن هنالك نقصان في نسبة التمويل الممنوح للتجارة المحلية أن حيث نقصت من 28.5% في 2008 إلى 59.2 في 2017م جدول (2).

جدول رقم (2) نسب توزيع التمويل المصرفي حسب القطاعات من2008-2017م

القطاع	زراعي	صناعي	صادر	مهنيين و	تجارة محلية	أُخرى	المجموع

العام				حرفيين				
2008	3.5%	15.9%	2.6%	4.5%	45%	28.5%	100%	
2017	15.6%	15.2%	1.6%	2.3%	6.1%	59.2%	100%	

المصدر: بنك السودان المركزي فرع الابيض2018م

3.3 العلاقة بين التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية والناتج المحلي في ولاية شمال كردفان.

أوضحت نتائج الدراسة جدول (3) وشكل (1) أن تمويل القطاع الزراعي له أثر ايجابي ومعنوي في الناتج المحلي الولائي (B=0.465) عند مستوى معنوية (1%).وأن تمويل القطاع الصناعي له أثر ايجابي ومعنوي

(B=0.129) على الناتج المحلي الولائي عند مستوى معنوية (1%). كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن تمويل الصادر له أثر سلبي ومعنوي (B=−0.874) على الناتج المحلي الولائي عند مستوى معنوية (1%) وأن تمويل المهنيين والحرفيين لا يؤثر في الناتج المحلي الولائي لعدم معنوية التأثير عند مستوى معنوية (5%) لان قيمة احتمالية المعلمة المقدرة كانت (0.211)، وأن تمويل التجارة المحلية يؤثر في الناتج المحلي الولائي تأثير ايجابي ومعنوي (B=0.185) عند مستوى معنوية (1%) لان قيمة احتمالية المعلمة المقدرة كانت (0.000)، وأن التمويلات الأخرى تؤثر في الناتج المحلي الولائي تأثير سلبي ومعنوي (B=−0.073) عند مستوى معنوية (1%) لان قيمة احتمالية المعلمة المقدرة كانت (0.000).

الشكل (1) **تحليل المسار للعلاقة بين التمويل المصرفي حسب القطاعات والناتج المحلي في ولاية شمال كردفان.**

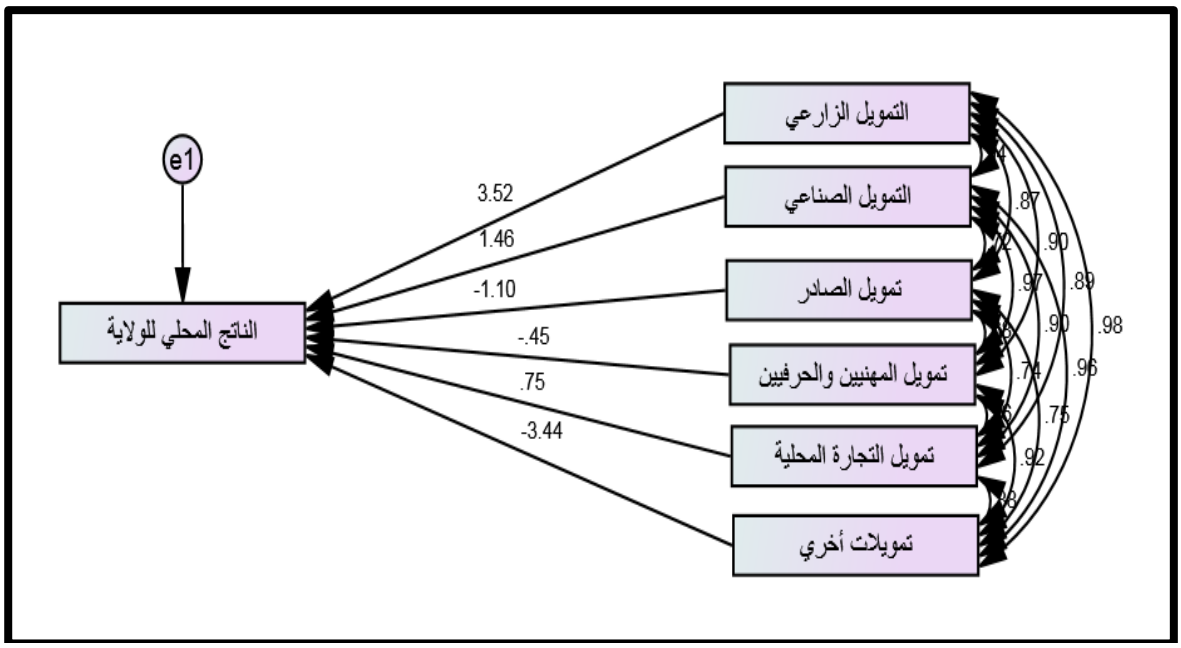

المصدر: إعداد الباحث، باستخدام الحزم الإحصائية AMOS 24، 2019م

جدول (3) نتائج تحليل المسار للعلاقة بين التمويل المصرفي حسب القطاعات والناتج المحلي بولاية شمال كردفان

العلاقات			التقديرات Estimate	الأخطاء المعيارية S.E.	القيمة الحرجة C.R.	الاحتمالية P	الوصف
التمويل الزراعي	<---	الناتج المحلى الولائي	0.465	0.093	5.002	0.000	دعمت
التمويل الصناعي	<---	الناتج المحلى الولائي	0.129	0.024	5.272	0.000	دعمت
تمويل الصادر	<---	الناتج المحلى الولائي	-0.874	0.196	-4.462	0.000	لم تدعم
تمويل المهنيين والحرفيين	<---	الناتج المحلى الولائي	-0.243	0.194	-1.251	0.211	لم تدعم

تمويل التجارة المحلية	<---	الناتج المحلى الولائي	0.185	0.051	3.631	0.000	دعمت
تمويلات أخري	<---	الناتج المحلى الولائي	-0.073	0.012	-6.084	0.000	لم تدعم

المصدر: إعداد الباحث **باستخدام الحزم الإحصائية** AMOS 24 بالاعتماد على بيانات بنك السودان المركزي فرع الابيض:2018م.

4- النتائج والتوصيات:

4-1النتائج:

توصلت الدراسة للنتائج الآتية :

– أن التمويل المصرفي الممنوح في البنوك التجارية العاملة بولاية شمال كردفان كان بوتيرة متزايدة خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبته في العام م 2008 5.2% وزادت إلى 67% في العام 2016 .

– ان زيادة التمويل المصرفي أدت الي زيادة نواتج القطاعات الاقتصاديه مما انعكس ايجابا علي زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

– أن من أكثر القطاعات التي حصلت على زيادة في نسبة التمويل الممنوح من البنوك خلال فترة الدراسة هو القطاع الزراعي حيث زادت من 3.5% في 2008 إلى 15.6% في 2017م و للقطاعات الأخرى و التي تشمل (قطاع الخدمات،النقل،الإنشاءات) حيث زادت من 28.5% في 2008إلى 59.2 في 2017م.

– أن تمويل القطاع الزراعي له أثر إيجابي ومعنوي في الناتج المحلي الولائي (B=0.465) عند مستوى معنوية (1%) ، أن تمويل القطاع الصناعي له اثر ايجابي ومعنوي (B=0.129) على الناتج المحلي الولائي عند مستوى معنوية (1%)، أن تمويل الصادر له أثر سلبي ومعنوي (B=−0.874) على الناتج المحلي الولائي عند مستوى معنوية (1%)، وأن تمويل المهنيين والحرفيين لا يؤثر في الناتج المحلي الولائي لعدم معنوية التأثير عند مستوى معنوية (5%) لان قيمة احتمالية المعلمة المقدرة كانت (0.211)، وأن تمويل التجارة المحلية يؤثر في الناتج المحلي الولائي تأثير ايجابي ومعنوي (B=0.185) عند مستوى

معنوية (1%)، أن التمويلات الأخرى تؤثر في الناتج المحلي الولائي تأثير سلبي ومعنوي (B=−0.073) عند مستوى معنوية (1%).

4-2 التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي :

- ضرورة زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية المؤثرة في الناتج المحلى الإجمالي وبالتالي التنمية الإقتصادية بالولاية كالقطاع الزرعى والصناعي .
- زيادة حجم التمويل الممنوح لقطاع المهنيين والحرفيين لزيادة إنتاجهم ورفع مستوى معيشتهم مما يؤثر إيجاباً على التنمية الإقتصادية بالولاية .
- توريد جزء من حصائل الصادرات التي تتم من الولاية فيها لدعم القطاعات الإنتاجية وبالتالى زيادة الصادرات .

المراجع والمصادر :

أولاً: الكتب:

1-إبراهيم محمد على الجزراوي ،نادية شاكر النعيمي ،تحليل الإئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية دراسة منشورة في مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد 83، 2010م

2- عبدالمطلب عبدالحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره منهج متكامل، السلسلة الحديثة للبنوك وصناديق الاستثمار والبورصة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر ،2010م

3- عبد اللطيف، رشاد، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002م

4-عادل حسين وآخرون، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ،عمان، الأردن،سلسلة كتب المستقبل العربي الطبعة الاولى 2001 م

5-فؤاد السرطاوي ،التمويل الإسلامي و دور القطاع الخاص، دار المسيرة ، الأردن، 1999،

قطب مصطفى سانو،المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط1 ،2001م

6- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية، بدون دار النشر، مصر، ،2010

7- محمد عبد العزيز عجيمة ، إيمان ناصف ، التنمية الإقتصادية ، قسم الإقتصاد،جامعة الإسكندرية، مصر 2008م

ثانياً: الرسائل العلمية والدراسات :

8-أ سامه حسين محمد يوسف ، اثر التمويل المصرفي على القطاعات الإقتصادية المختلفة في السودان ، رسالة دكتواره غير منشورة ،جامعة الإمام المهدي كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ،2016م

9- تقييم محاولات اصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية د. صابر محمد حسن – يونيو 2004م

حربي عريقات ،مبادئ في التنمية والتخطيط الإقتصادي ،عمان ،الاردن،دار الفكرللنشر الطبعة الأولى 1992م

10- محمد ابراهيم مقداد ، سالم عبدالله حلس، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في بالجامعة الإسلامية 10مايو 2005م – في الفترة من8 – 10 مايو

11-محمد يحي الرفيق ، اثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي والتنمية ،دراسة دكتوارة غير منشورة، كلية العلوم الإدارية ،جامعة ذمار اليمن 2007م

ثالثاً التقارير والمواقع الإلكترونية :

12- هيئة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكاد) التقرير السنوي لعام 2003 ص11

13- موسوعة البحوث العربية ، مقال عن الإدخار منشور بتاريخ 2016/1/5م على الرابط http://www.arab-ency.com/a